الأردن: الإسلاميون يعرضون التوسط بين العراقيين اعتصام للمعارضة ورفض من النقابات لزيارة بوش

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

نظمت الأحزاب الوسطية الأردنية أمس اعتصاما أمام مجلس الامة احتجاجا على زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش للأردن.

وحمل المعتصمون يافطات وشعارات تندد بالسياسة الأمريكية في المنطقة وانحيازها المطلق لإسرائيل واعتبروا أن هذه السياسات المنحازة هي سبب العنف.

وأكدوا أنهم مع الشعب الأمريكي وليسوا مع السياسات الأمريكية التي باتت تقود المنطقة إلى الدمار والعنف.

وأشاد المعتصمون بجهود الملك عبدالله الثاني الرامية إلى إحلال العدل والسلام في المنطقة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعودة الأمن والاستقرار للعراق.

وقال رئيس لجنة التنسيق العليا للأحزاب الوسطية محمد الشهوان ان الهدف من الاعتصام هو التنديد بزيارة الرئيس بوش للأردن وإيصال رسالة مفادها أننا ضد السياسة الأمريكية في المنطقة ولكن ليس ضد الشعب الأمريكي.

وأضاف في تصريحات صحافية أن الأحزاب الوطنية تؤكد على ضرورة حل القضية الفلسطينية حلا عادلا وفق قرارات الشرعية الدولية وتطالب أيضا بالانسحاب الأمريكي من العراق وتمكين الشعب العراقي من بناء دولته وانهاء العنف والدمار الذي يتعرض له الشعب العراقي.

وتضم الأحزاب الوسطية كلا من حزب الوسط الإسلامي وحزب الرفاه وحزب النهضة وحركة لجان الشعب وحزب الأنصار وحزب المستقبل وحزب الفجر الجديد.

وفي غضون ذلك ناشد حزب جبهة العمل الإسلامي المعارض العراقيين عدم الوقوع في أتون الفتنة الطائفية، وأهاب بالحكومات العربية العمل على التوفيق بين الفرقاء العراقيين حفاظا على وحدة العراق، وأطلق الحزب في النداء الذي وجهه امس مبادرة اعرب فيها عن استعداده للمساهمة في وقف الاقتتال الداخلي، وقال «اننا في حزب جبهة العمل الإسلامي في الاردن لنضع كل إمكانياتنا وعلاقاتنا في سبيل وقف هذا القتل الطائفي البغيض، الى جانب كافة القوى محلياً وعربياً ودولياً».

وطالب الحزب العراقيين بأن «يوجهوا تناقضهم نحو الاحتلال الأجنبي، وضمن مشروع المقاومة الوطنية العراقية».

وقال النداء ان وقف «الفتنة الطائفية العمياء» هي مسؤولية الجميع، وبالدرجة الأولى علماء الشعب العراقي ومرجعياته الدينية وقياداته السياسية، محملاً الدول العربية والاسلامية مسؤولياتها في الحفاظ على وحدة العراق وتوافق فئاته وأحزابه.

وقال «إننا نهيب بكل الحكومات، أن تساعد على وقف هذا القتل الطائفي الأعمى من خلال أدوات تأثيرها المختلفة، ونذكرهم بقول الله تعالى (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة)».

وشدد النداء على مسؤولية الدول المحيطة بالعراق، بسبب ما لها من دور «مؤثر» على الساحة الداخلية العراقية.

وناشد الحزب مؤسسات المجتمع المدني «الضغط على قوات الاحتلال، لانهاء احتلالها.. ومساعدة العراقيين على وحدة الارض العراقية، وعدم السماح لأي نوايا أو اجراءات انفصالية، أو تقسيمه لأراضي العراق العربي الاسلامي».

ورأى الحزب ان الخطوة المطلوبة عراقياً تتمثل في ان تكون هناك «حكومة تمثل العراقيين جميعاً، وليست حكومة تمثل ميليشيات طائفية، أو اصطفافات سياسية مؤيدة للاحتلال»، وتابع «فالمطلوب من كل العراقيين أن يعملوا لطرد الاحتلال بكافة السبل والوسائل الممكنة سياسية كانت أو عسكرية ، وهذا يتطلب موقفاً واضحاً لا لبس فيه من كل المرجعيات الدينية، بحرمة الدم العراقي والمحافظة على وحدته الوطنية».

اصدرت النقابات المهنية امس بيانا رفضت فيه زيارة الرئيس الامريكي بوش الى الاردن، مشيرة لانها تفاجأت بقرار الحكومة استقباله في عمان عاصمة العرب والمسلمين وموئل الاحرار والاطهار، كما قال البيان.

كما جاء في البيان ان بوش هو القاتل الحقيقي لاطفال لبنان وقانا وغزة وبيت حانون لان الطائرات التي قصفت والاسلحة التي وجهت كلها من صنع الولايات المتحدة الامريكية.

وخلص البيان الى ان النقابات المهنية تمنت لو ان الممثلين الشرعيين والمنتخبين للشعب الفلسطيني قد استقبلوا في عمان ارض المهاجرين والانصار بدلا من قادة الصهاينة المحتلين، مشيرين لان الشعب الاندونيسي قد نطق بلسان عربي لا مرحبا بجورج بوش في اندونيسيا ونحن بالاردن ننطق بلسان العروبة والاسلام ولسان القرآن الكريم.

المؤتمر الموازي لمنتدى المستقبل: الإصلاحات ما زالت بعيدة والدول الكبرى تدعم الانظمة المستبدة والصراعات تهدد مستقبل المنطقة

عمان ـ «القدس العربي»:

طالب المؤتمر المدني الموازي لمنتدى المستقبل الذي أنهى فعالياته في العاصمة الأردنية عمان أمس الأول بإنتهاج سياسات شاملة ومتماسكة في مجال الإصلاحات في العالم العربي وتحديدا السياسية.

وعقد المؤتمر بين يومي 27 و28 الشهر الجاري بحضور 350 ممثلا لمنظمات المجتمع المدني في ثلاثين دولة في العالم العربي وغرب آسيا وفي البيان الختامي طالب المؤتمرون بإعتبار الإصلاحات الديمقراطية خطوة أولى للتقدم في مجالات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها، مع دعوة حكومات الإقليم إلى إظهار إرادة سياسية أكبر لاعتماد الإصلاحات السياسية الملحة، وبخاصة على صعيد دمقرطة الأطر الانتخابية وتكريس التعددية الحزبية والسياسية وسيادة القانون وضمان القضاء المستقل والإعلام الحر، وفتح أبواب المشاركة السياسية أمام جميع المواطنين، وفي مقدمتهم النساء والشباب، كما يدعو المؤتمر هذه الحكومات إلى الالتزام بجداول زمنية محددة لتنفيذ الإصلاحات المذكورة، وتوفير آليات فعالة للمراقبة والمتابعة، وتمكين منظمات المجتمع المدني المعنية من أخذ دورها كاملاً في هذا المجال.

وأكد المؤتمر أن لدى حركة المجتمع المدني في دول المنطقة الرغبة والإرادة للعب دورها كشريك كامل في عمليات تعزيز الديمقراطية وتطبيق الإصلاحات الملحة، كما يؤكد أن المجتمع المدني في دول المنطقة مؤهل وقادر على لعب هذا الدور إذا ما توفرت له البيئة القانونية اللازمة، وأزيلت من طريقه العقبات التشريعية والإجرائية التي لا زالت تحد من فعاليته وحريته.

ولاحظ المؤتمر التقدم الحاصل على صعيد مساهمة منظمات المجتمع المدني في إطار منتدى المستقبل، ورحب بإنشاء «مؤسسة المستقبل»، ودعا إلى مأسسة مشاركة منظمات المجتمع المدني في أطر دائمة من خلال «منتدى المستقبل» وغيره من مجالات العمل.

وخلُص المؤتمر إلى أنه رغم مظاهر التقدم الجزئية المتحققة في مجال تعزيز الديمقراطية والإصلاحات السياسية في عدد من بلدان المنطقة، إلا أنها أبعد ما تكون عن طموح الشعوب وحركة المجتمع المدني فيها.كما شدد المشاركون على أهمية التقدم بعملية إصلاح شاملة هدفها بناء تحول ديمقراطي مستمد من القوى الذاتية للمجتمع بمكوناته الفكرية والثقافية والاجتماعية، وصولاً إلى ديمقراطية مستدامة وحكم صالح يستندان إلى حوار وتوافق وطني داخلي وإرادة سياسية حاسمة لا يشوبها التردد.

وتوقف المؤتمر أمام القوى المحركة للتغيير والتقدم الديمقراطي في المنطقة ،فدعا إلى تعاون اكبر بين مكونات وأعمدة الإصلاح، خصوصاً بين الحكومات والبرلمانات و منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والأحزاب والقطاع الخاص والإعلام.

ودعا المؤتمر الحكومات إلى تطوير موقفها من منظمات المجتمع المدني، ونقله من مستوى الاعتراف المبدئي إلى مستوى التعاون المؤسسي، وبناء اطر للشراكة، وفي الوقت نفسه احترام استقلاليتها وحقها في تنفيذ مشاريعها ونشاطاتها بحرية، وممارسة دورها في المتابعة والمراقبة.

كما دعا المؤتمر الحكومات إلى إقرار التشريعات وتوفير الحوافز للقطاع الخاص لتحمل مسؤوليته الاجتماعية، ودعم مشاريع وبرامج منظمات المجتمع المدني. ودعا الأخيرة إلى التقدم بمشاريع عمل لبناء شراكات طويلة المدى مع القطاع الخاص.

وحث المؤتمر على إيجاد آليات تعاون بين حركة المجتمع المدني و الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية من اجل تعبئة الموارد البشرية المعطلة والاحتياطية وزجها في عمليات البناء الديمقراطي والتغيير والتحديث.

وحول تأثير العامل الدولي في عمليات الإصلاح، لاحظ المؤتمر أن اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الدول الثماني الكبرى في الشمال وبلدان المنطقة، يمكن أن تكون أداة فعالة لتعزيز برامج الإصلاح وتقوية الديمقراطية، إذا ما اقترنت باحترام ظروف التطور التاريخي لهذه المجتمعات، إذ لا يمكن تصدير نماذج جاهزة للديمقراطية إلى المجتمعات الأخرى. وفي هذه المناسبة يعبر المؤتمر عن رفضه لاستمرار دعم الدول الكبرى لأنظمة مستبدة في المنطقة.

ودعا المؤتمر دول الشمال الصناعي إلى مساعدة المجتمعات المدنية على الاستدامة وبناء قدراتها، وحث المنظمات غير الحكومية في الشمال على بناء علاقات تكاملية ومتكافئة مع منظمات المجتمع المدني في دول المنطقة، وتوفير أدوات فعالة فيما بينها لتعزيز التضامن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وقوم المؤتمر خبرات وتجارب بناء التحالفات والشبكات بين منظمات المجتمع المدني، وناقش آفاقها وخططها المستقبلية. ولاحظ المؤتمر أن مستوى التشبيك و الشراكات قد شهد تحسناً ملموساً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفع عدد الشبكات والمظلات المشتركة بين المنظمات غير الحكومية بما في ذلك الشبكات الإقليمية العاملة في مجالات التنمية الديمقراطية والإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، وازدادت في الوقت نفسه نشاطاتها وتنوعت برامجها.

وفي هذا الخصوص، عبر المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في تطوير إطار مشترك بينهم لمأسسة التعاون بين المنظمات المشاركة واستأثرت الأزمات والنزاعات الإقليمية باهتمام المؤتمر، سواء في جلساته العامة أو ورش عمله المتزامنة، حيث أدان المؤتمرون استفحال معاناة الشعب الفلسطيني جراء استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وسياسات العقاب الجماعي والترحيل القسري والعزل العنصري والتجويع والحصار وقتل المدنيين، كما أدانوا العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان والذي استهدف البنى التحتية والسكان الآمنين في عموم البلاد.

كما شجب المؤتمر الدعم الأمريكي لهذه الممارسات الإسرائيلية في ظل صمت دولي ملحوظ وازدواجية المعايير تجاه تطبيق القانون الدولي الإنساني وفي الوقت نفسه أدان المؤتمر كل أنواع الإرهاب وقتل الأبرياء من المدنيين، تحت أي غطاء أو ذريعة كانت، بما في ذلك إرهاب الدولة.

كما أدان المشاركون اتساع نطاق الفوضى والعنف في العراق، وعبروا عن خشيتهم من انفلات زمام الأمور في هذا البلد، بما يهدد بنشوب حرب أهلية سافرة على أساس عرقي ومذهبي قد تفضي إلى تهديد وحدة العراق الترابية.

ولاحظ المؤتمر إن الصراعات والتوترات الإقليمية، قد تركت آثارها المدمرة على عموم المنطقة التي تشهد استقطابا متزايداً، مما يهدد بامتداد الصراعات إلى مناطق عدة.

وأكد المشاركون في المؤتمر أهمية التدارك الفوري لهذه الأوضاع من خلال العمل على إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، ووضع حد للاحتلالات الإسرائيلية للأراضي العربية، وإفساح المجال أمام تسوية عادلة ودائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

ودعا المجتمعون إلى وضع نهاية للاحتلال في العراق وأفغانستان، من خلال جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من هذين البلدين في أسرع وقت ممكن، كما دعا المؤتمر حكومات الدول المجاورة للعراق، وكذلك المجتمع الدولي للتدخل الفوري لمساعدة الشعب العراقي على وقف مسلسل القتل اليومي، واستئناف الحوار الوطني بين مختلف القوى السياسية، بما يضمن وحدة وسيادة العراق في إطار نظام سياسي ديمقراطي تعددي.

وانتهى المشاركون إلى أن استمرار النزاعات و التوترات قد شكل مبرراً وذريعة لتعطيل التقدم بالعملية الديمقراطية، وللمماطلة في إجراء إصلاحات جادة وعميقة، وتسبب باستفحال الفساد والقمع والفقر والبطالة وتعطيل عمليات التنمية.

سخرية من مفتي السعودية لهجومه على فاروق حسني.. والأنبا موسى ينفي اتهامات أحد الرهبان للبابا شنودة بالسخرية من الأب متى المسكين

هجوم على رئيس الوزراء بسبب المحطة النووية.. واستهجان من عدم وجود قيادات عمالية قبطية.. وتساؤل حول خلوة زينب الغزالي مع مندوب للنحاس باشا

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس عن استقبال الرئيس مبارك، رئيس غينيا الاستوائية ووصول رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية الى مصر في بداية جولة له تشمل عددا من البلاد العربية وإيران، وإجرائه محادثات مع اللواء عمر سليمان مدير المخابرات العامة والمسؤول عن الملف الفلسطيني، والسماح لوزير خارجية الحكومة الفلسطينية بعبور رفح لغزة حاملا عشرين مليون دولار وتأكيدات وزير الثقافة فاروق حسني بأن اللجنة الثقافية الدينية التي سيتم إنشاؤها في الوزارة، ستكون مهمتها إجراء الحوار بين المثقفين ورجال الدين المستنيرين، لاعرض الكتب التي تصدرها الوزارة على الأزهر، واجتماع وزاري مصغر برئاسة رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف لبحث كيفية ضبط الأسعار والتوسع في استيراد القمح والعدس والبيض المجفف لتخفيف ضغط أصحاب مصانع الحلوى على شراء البيض الذي ارتفعت أسعاره، واستمرار إلغاء الجمارك على اللحوم المجمدة، ورئاسة جمال مبارك الاجتماع الأول للجنة الزراعة بالمجلس الأعلى للسياسات، وموافقة مجلس الشورى على تعديل قانون المعاشات، بحيث يحصل الزوج على معاش زوجته المتوفاة، تحقيقا للمساواة كما تحصل الزوجة على معاش زوجها المتوفى، بشرط أن لا يكون متزوجا من أخرى، وتظاهر ثلاثمائة من أصحاب الأقفاص السمكية من محافظات كفر الشيخ ودمياط والغربية أمام مجلس الوزراء احتجاجا على إزالتها.

وإلى شيء مما لدينا اليوم:

معارك الحجاب

ونبدأ بمعارك الحجاب المتواصلة، بادئين بالهجوم الذي شنه في «المصري اليوم» يوم الاثنين أحمد الصاوي ضد مفتي السعودية والأمير الوليد بن طلال بقوله عنهما:

«في المملكة العربية السعودية، حيث معقل الفكر الوهابي، كان لتصريحات فاروق حسني حول الحجاب صدى سلبي، حيث خرج الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ مفتي السعودية الرسمي ليدين تصريحات الوزير، ويعتبرها مسيئة للحجاب وعلماء الإسلام.

وظهر الشيخ السعودي في فضائية «المجد» السعودية يوم الجمعة الماضي في برنامج «مع سماحة المفتي» ليصف فاروق حسني وغيره ممن ينكرون الحجاب بـ«المبطلين»، وتوالت التعليقات المؤيدة لها على الموقع والتي تدعو لمفتي السعودية بالسداد والتوفيق لقيامه بنصرة الحق والإسلام وأدعية للشيخ بأن يبقيه الله للإسلام والمسلمين، واستقبل الموقع عشرات التعليقات التي تطالب بمحاكمة فاروق حسني وإقالته باعتباره ـ حسب فتوى الشيخ السعودي ـ «منكرا لما هو معلوم من الدين بالضرورة»، لك أن تسأل الشيخ الغيور على الإسلام لماذا صمت ويصمت على تصريحات مماثلة لتلك التي قالها فاروق حسني، صدرت من الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود، وأكثرهم ثراء، وحفيد مؤسس المملكة الحديثة.

قال الوليد بن طلال ـ إذا كان مفتي السعودية لا يعلم ـ أنه «لا يسمح لموظفاته بلبس الحجاب أو العباءة داخل المكاتب»، صرح الوليد بذلك لمجلة «VSD» الفرنسية وإذا كان الشيخ الوهابي لا يعرف الفرنسية وهو الأرجح فقد أعادت مجلة «المجالس» الكويتية نشر الموضوع مدعوما بالصور في عددها رقم 1777 بتاريخ 11ـ11ـ 2006 وقبل تصريحات فاروق حسني المثيرة للجدل بخمسة أيام كاملة، تصدرت صورة الوليد غلاف المجلة إلى جانب مذيعة كويتية «متبرجة» وفي الصفحات 36 إلى 39 أسهب الأمير في وصف أوضاع السيدات داخل إمبراطوريته الاقتصادية «المملكة القابضة» وقال إن 60 % من موظفيه سيدات «يتمتعن بجمال ساحر» ـ حسب المجلة ـ وأضاف الوليد: «لدي مقاييس عديدة في اختيار الموظفات أن يكن سعوديات حاصلات على شهادات ولا أحب أن يكن بدينات» وعاد مؤكدا على ذلك: «المحيطات بي كما ترى جميلات فعندما تقضي يوما كاملا محاطا بالموظفات يُحبذ أن يكون النظر إليهن ممتعاً» وكرر مقولته بأن موظفاته لا يلبسن العباءة أو الحجاب في المكاتب وإن اعترف بأنهن يعاودن لبس ذلك بمجرد خروجهن من مقر الشركة، ربما كان ذلك هو الإسلام الذي يريده مفتي السعودية إمرأة محجبة في الشارع لكنها داخل المكاتب ساحرة بلا حجاب أو عباءة ليستمتع الوليد بن طلال بالنظر إليها، وربما لهذا السبب تغاضى في فتاواه الساخنة عن الوليد إلى جانب أنه أحد أعضاء الأسرة الحاكمة وفتح «هويس» التكفير على فاروق حسني»، وإلى «الفجر» وزميلنا ياسر الزيات الذي أراد تفجير قنبلة في وجه الإخوان ليحرجهم بها عندما قال:

«ويحظر محمد علي قطب في كتابه «بيعة النساء للنبي صلى الله عليه وسلم» على المرأة أن تعمل في وظيفة «تتطلب الاختلاط بالرجال، والخلوة معهم ومفاوضتهم، وهذا محرم شرعا ولأسباب تتعلق بتكوين المرأة نفسيا وجسديا»، لكن الطبيعة الانتقائية للتدين الإخواني التي تأخذ ما تشاء وتترك ما تشاء تحظر الاختلاط على نسائنا، وتتجاوز عنه عندما يحدث من نساء الإخوان، فنساؤنا خارج الجماعة، وربما لذلك ترى الجماعة أنهن أضعف إيمانا، وأقل حرصا على شرفهن من نسائها ولو كنا نفكر بعقلية الإخوان المسلمين التي تختصر المرأة في أنوثتها لشككنا في خلوات إحدى رائدات الجماعة وهي زينب الغزالي منفردة مع رجال السياسة ومع قيادات جماعة الإخوان المسلمين، في كتابها «أيام من حياتي» تقول زينب الغزالي إنها تلقت «أول رسالة من الإمام الشهيد ـ تقصد حسن البنا ـ تكليفا بالوساطة بين النحاس والإخوان، وكان رفعت مصطفى باشا النحاس خارج الحكم حينذاك وحدد النحاس المرحوم أمين خليل لإزالة سوء التفاهم ورضي به الإمام الشهيد، وكنت أنا حلقة الاتصال»، وتقول زينب الغزالي أيضا: «ما يربطني بمصطفى النحاس هو الصداقة الشخصية»، وتعلق سناء المصري في كتابها «خلف الحجاب»: «كيف يكلفها البنا بلقاء صديقها النحاس لتصفية خلاف سياسي وهو الذي يحرم الاختلاط بالرجال والخلوة معهم ومفاوضتهم حتى أن أحد أتباعه يؤكد أن هذا محرم شرعا، ولأسباب تتعلق بتكوين المرأة نفسيا وجسديا»!» ولكن سناء رحمها الله لم تكن تعرف على ما يبدو أن بإمكان الإخوان أن يقولوا ما لا يفعلون وأن يفعلوا ما لا يقولون».

وعندما تم إثارة هذا الموقف صبيحة الأربعاء الماضي داخل البرلمان وتساءل البعض عن القوة التي يستند إليها فاروق حسني والتي تجعله يرفض المثول أمام البرلمان، جاء رد د. فتحي سرور ليطمئن الأعضاء بالقول: «إن الوزير رجل شجاع وفارس لا يهاب المواجهة ولابد أن يمثل أمام البرلمان لرد على كل ما يثار حول تصريحاته»، وقبيل ظهر الأربعاء الماضي كان هناك عدد من الشخصيات الهامة في البرلمان تنسحب في هدوء بعد استدعاء عاجل من مسؤول كبير، فانسحب د. فتحي سرور وترك إدارة الجلسة للدكتورة زينب رضوان وكيل المجلس، ثم د. مفيد شهاب ثم أحمد عز ثم كمال الشاذلي، وخلال هذا اللقاء الهام تم الاتفاق على وضع حد لما يجرى وتم وضع سيناريو محدد للخروج من الأزمة وعودة الأوضاع إلى نصابها، وهكذا يمكن القول هنا، ان الأيام المقبلة سوف تشهد تغييرا في لغة الخطاب التي تبناها أعضاء الحزب الحاكم باتجاه الوزير وسوف يحل الحديث عن قبول التفسير الذي سيتقدم به الوزير كبديل للمطالبة بإقالته أو سحب الثقة منه، إذن لن يستجيب أحد في الوقت الراهن لصوت الناس، ولن يتعرض فاروق حسني للحساب الحقيقي ولن يدفع أيضا ثمن تصريحاته التي أثارت استياء واسعا في الشارع المصري والعربي والإسلامي».

إن المناقشات الدائرة الآن هي ليست بين ظلاميين ومستنيرين كما يحلو للبعض أن يصورها بل هي بين تيار عريض يرفض الاعتداء على الثوابت وعلى الحرية وبين تيار آخر يريد ـ في ظل العولمة الجديدة ـ أن يفرض أجندته وأن يوجه اتهاماته وأن يسيء إلى الآخرين دون رد في المقابل.

إن شعار «إمسك إخواني» لن يرهبنا من حق المثقفين والموظفين بوزارة الثقافة أن يصدروا بيانات تؤيد وتساند سيادة الوزير، من حقهم أن يدافعوا عن منطلقاته ومنطلقاتهم كما يريدون ولكن ليس من حقهم أبدا استخدام الإرهاب الفكري كوسيلة لردع الآخرين أو تصوير الأمور على غير حقيقتها».

ونتوجه لـ«الكرامة» ورئيس تحريرها وعضو مجلس الشعب زميلنا وصديقنا حمدين صباحي ورأيه التالي فيما حدث:

«في معركة الحجاب تبدو كل الأطراف خاسرة، إذا كان فاروق حسني هو أول الخاسرين فإنه ليس آخرهم، لقد خسر بإساءة تعبيره عن فهمه للدين، وبإساءته لأغلبية الشعب التي اختارت برضا، أن تضع الحجاب، التزاما بعقيدة دينية أو حق في حرية اختيار الزي الذي يعبر عن ثقافة وهوية المجتمع.

وخسر مجلس الشعب، لأن جلسته التي كرسها لذبح الوزير تجاوزت في حق الرجل، وسمح المجلس «الموقر» بتوجيه اتهامات شخصية وأخلاقية خالية من الوقار، ولم يطلب أحد حتى حذفها من المضبطة!

وخسر الحزب الحاكم، لأنه في غمرة البحث عن شعبية مفقودة في الشارع لجأ إلى المزايدة المفتعلة باسم الدين.

والشعب المصري أذكى من أن يصدق أن حزب حكومة الفساد والفقر والبطالة والتطبيع والتبعية والطوارىء يحمل كل هذه الغيرة على الإسلام بينما يقبل كل هذه المهانة للمسلمين.

وخسر نواب «الإخوان المسلمين» لأنهم فشلوا في صياغة خطاب يجمع بين الدفاع عن العقيدة، والانتصار لحرية الاختيار.

وخسر المجتمع لأن قضاياه الأساسية تراجعت للخلف وتقدمت معركة الحجاب على حساب هموم الأمة الكبرى ومعاناة الشعب اليومية».

لكن رئيس التحرير المشارك زميلنا وصديقنا عبدالحليم قنديل، انقض على النظام ورئيسنا والمدافعين عن الوزير بقوله والشر يتطاير من عينيه:

«وليس لأحد أن يحدثنا عن قاسم أمين ووصاياه، فقد كان لقاسم أمين رأي مع خلع الحجاب، وكان لطلعت حرب رأي مع الحجاب ويحتاج المرء لقدر لا بأس به من البلاهة والتنطع. إن وصف طلعت حرب بالتخلف، وفي مقابل «التنويري» قاسم أمين وكأن غطاء الرأس أو كشفها هو العنصر الحاسم وكأن المثال الأوروبي ـ الأمريكي هو صيغة التقدم المثلى، وهي الوصفة التي لا يغلبها غلاب، وقد كان يمكن تفهم هذه النزعة في زمن مضى، وقت أن كانت أوروبا هي المثال، وهي موضع الإلهام والمحل المختار للتقدم المادي والتقني والمصدر الوحيد لنظريات السياسة والاقتصاد. الحجاب منتشر بشدة في ماليزيا ولم يكن من شروط تقدم ماليزيا أن تخلع الحجاب ومن العبث بالجملة أن تقارن ـ مثلا ـ بين مهاتير محمد وفاروق حسني فنظن أن فاروق حسني ـ لا مؤاخذة ـ مثال للتنوير بينما مهاتير محمد ـ بنزعته الإسلامية ـ مثال للتخلف، فهذا كله عبث ينتهي بنا إلى موارد التهلكة العقلية ويوقعنا في شراك البؤس الأبدي، وليست القصة في رأي لفاروق حسني عن الحجاب أو في غيره فالآراء تقاس بقيمة أصحابها وقيمة فاروق حسني من قيمة حكم رئيسه محمد حسني فالوزير ـ إياه ـ من النوع الديناصوري، عمره في الوزارة 18 سنة إلى الآن، وهي أطول مدة لمسؤول تنفيذي قاعد بعد مدة الرئيس نفسه وعلاقات ارتباط الوزير ببيت الرئاسة مفهومة وحصاد حكم الوزير من عينة الحصاد الرئاسي تخلف وتبعية وضحك على الذقون واحتقار للشعب وانحطاط بقيمة مصر إلى القاع الذي ليس بعده قاع والمشاركة النشيطة في نهب آثار مصر مقابل مهرجانات الأوسمة الملوثة، وقد يكون من حق كل مثقف أن يبدي رأيه بحرية وفي أي موضوع فهذا ما لا يصح أن ينازع فيه أحد، لكن ربط قيمة التقدم والتنوير ببقاء فاروق حسني مأساة عقلية ومبلغ علمنا أن فاروق حسني ليس مثقفا بالمعنى ولا هو معارض، وأنه ـ على العكس ـ يحتقر المثقفين، فهو الذي فاخر ـ مرارا ـ بأنه أدخل المثقفين إلى الحظيرة».

وإلى هجوم آخر ضد الوزير شنه زميلنا وقريبي وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد سعيد عبدالخالق بقوله يوم الثلاثاء في عموده اليومي بـ«الوفد» ـ بين السطور ـ

«فاروق حسني وزير الثقافة، غاوي إثارة الأزمات منذ اليوم الأول لتوليه منصبه الوزاري قبل 20 عاما حتى تعيينه وزيرا، أثار علامات استفهام عديدة وأصبحت أزمة تناولها كبار الكتاب والمثقفين واستمرت مدة طويلة، وبعد توليه منصبه أثار أزمة عندما أنكر الغيبيات، وتراه بعد كل أزمة يهدد بتقديم استقالته وبالجلوس في المنزل ويلجأ إلى نفس السيناريو الذي قام به مؤخرا ونفاجأ في النهاية بانتصار فاروق حسني ويخرج لسانه للمصريين مثلما فعل من قبل».

حكومة ووزراء

وإلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنس وما أشبه وإصرارها على تنفيذ مصالح رجال الأعمال ورغباتهم في نقل موقع أول محطة نووية في الضبعة، وكان رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف أول من صرح بذلك، ثم قفز على الخط وزير البيئة، ولأن زميلنا وصديقنا مكرم محمد أحمد هاجم ايضا وزير البيئة يوم الاثنين في عموده اليومي بـ«الأهرام» ـ نقطة نور ـ قائلا:

«أدهشني وزير البيئة المهندس ماجد جورج وهو يعلن في البرلمان أن الرأي لم يستقر بعد على موقع إنشاء أول محطة نووية في مصر، وأن هناك مواقع كثيرة في مصر تصلح لإقامة المحطة، بما يوحي بأن الكلام عن موقع الضبعة كمكان مختار لإنشاء أول محطة نووية في مصر كان مجرد «طق حنك» أطلق على عواهنه، دون أن يكون هناك قرار مصري بإقامة المحطة في هذا المكان رغم وجود الأسوار العالية التي أقامتها هيئة المحطات النووية في المكان لتسوير حرم مشروع المحطة ورغم وجود قرار من مجلس رئاسة الوزراء بتخصيص الأرض المذكورة لهذا الهدف ورغم وجود لافتة ضخمة تسد عين الشمس في المكان تحمل اسم هيئة المحطات النووية ورغم وجود مخصصات مالية ضمن بنود موازنة الكهرباء، تحمل اسم الضبعة أنفق منها أكثر من 350 مليون جنيه على إنشاء مجموعة الطرق وشبكة كهرباء تغطي المكان، يكن هناك قرار خذلك ما يدعو على الحيرة، ومضمون تقرير اللجنة المصرية الدولية والأسباب التي استند إليها الخبراء المصريون والألمان والكنديون في أسباب تفضيلهم للموقع، ولا أظن أن من حق حكومة د.نظيف أن تعتبر طلب المعلومات طعنا في كفاءة قرارها بتغيير موقع المحطة لأننا لسنا إزاء قرار سياسي نقبله أو لا نقبله وفقا لاعتبارات المزاج السياسي، ولكننا إزاء قرار اقتصادي يتعلق بمشروع ضخم سوف يتكلف اكثر من مليار ونصف المليار دولار لسان إزاء مشروع عادي يمكن أن يقرر صلاحيته رأي واحد لشخص رئيس مجلس الوزراء أو رأي منفرد لمجلس الوزراء، ولكننا ازاء مشروع استراتيجي قومي ضخم متعدد الجوانب والتخصصات يهم مصر بأكملها يحسن أن يشارك فيه بالرأي المتخصصون والمهتمون بالشأن العام، حتى لا نفاجأ أثناء التشييد بتكاليف ضخمة لم تكن في الحسبان كما حدث في كل مشروعات مصر ابتداء من نفق الأزهر إلى توشكى».

وإلى كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب وغلاسة الحكومة التي قال عنها في «أخبار» الثلاثاء في بابه اليومي ـ نص كلمة ـ

«عندما تدعو لأحد بطول العمر ادعا له ايضا بطول البال فضغوط الحياة قفزت بأعصابنا من تحت الجلد إلى فوق الجلد وأصبحت طولة البال عملة نادرة ندعو الله أن يوفرها لنا ولو ببطاقة مصيلحي، وربنا يدينا طولة البال ونحن نتعامل مع البعض بشيء من الغلاسة ترتفع حدتها يوما بعد يوم ولا نملك بعد هذا كله إلا أن يكون دعاؤنا القومي ـ اللهم طول بالنا جميعا، وامنحنا يارب القدرة وطولة بال خصوصا تجاه غلاسة الحكومة».

ومن مظاهر الغلاسة، عمليات التعذيب التي يتعرض لها بعض المواطنين في أقسام الشرطة من بعض الضباط، وأثارت ضجة بعد أن تقدم صديقنا ناصر أمين الأمين العام للمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة ـ للنيابة مدعوما بالصور عن عمليات تعذيب وهتك عرض، وقال زميلنا بـ«الفجر» وائل عبدالفتاح.

«لم يكن هناك أقسى من عذاب الفرجة على سلسلة فيديو التعذيب، الضحايا يخرجون ويتركون علامات مؤلمة عند من يمتلك ذرة مشاعر تنتفض من صفعة واحدة تمتهن الكرامة والانسانية، أين هؤلاء الضحايا؟

لماذا لم يتقدموا ببلاغات ضد الجلادين الذين تلذذوا بانتهاكهم؟

بالطبع هم خائفون، مرعوبون من تكرار تجربة التعذيب، ورغم أن اعداد الضباط المحالين الى التحقيق بسبب قضايا التعذيب تتزايد عاما بعد عام حتى وصلت هذا العام الى عدد يقترب من الـ35 ضابطا، إلا أن الجريمة مازالت مستمرة والضحايا مازالوا صامتين، لكن هذه المرة القضية مختلفة، فالبلاغ الذي فتحت النيابة العامة التحقيق حوله لم يعد يخص ضحية وحدها ولن يحاكم فيها المجرمون محاكم تأديبية داخلية في جهاز الشرطة، البلاغ يخرج الى الحياة المادة 64 من قانون الاجراءات الجنائية التي تحولنا جميعا إلى شهود على الجريمة، يبقى ظهور الضحايا كأدلة اتهام دامغة، وأصحاب معلومات تساهم في سير التحقيق، ظهور الضحايا مهم إلى درجة كبيرة ولأن الخوف متوقع في هذه الحالة وتوقع الضغط عليهم بمزيد من التعذيب أو التهديد، ان المحامي ناصر أمين صاحب البلاغ سيطلب من النيابة العامة حماية الشهود والضحايا حسب القانون».

معارك الأقباط

وإلى معارك أشقائنا الأقباط، والحوار الذي أجراه زميلنا بـ«المصري اليوم» مجدي سمعان مع الأنبا موسى الأسقف العام للكنيسة الأرثوذكسية، ونشرته يوم الثلاثاء، وقال فيه عن مؤتمر إشكاليات الكنيسة:

«كلمة إصلاح معناها أن هناك فسادا، وهذا عيب، كان من الممكن أن يقولوا تطوير العمل الكنسي، لماذا لا ينظرون إلا إلى السلبيات فقط؟ لماذا لا ينظرون إلى الإيجابيات؟

إن اجتماع مجموعة من الإخوة لدراسة شؤون كنسية ينبغي أن يتم داخل الكنيسة لا خارجها، فالكنيسة هي شركة المؤمنين مع الإكليروس مع مرجعية الكتاب المقدس والتقليد الرسولي، لهذا فاجتماع «علمانيين» فقط هو انعزال وانقسام وعدم تكامل في الدراسة والرؤية وذلك لغياب الإكليروس بدرجاته المختلفة.

ومع تقديرنا للأخوة الأحباء ـ الذين تمت دعوتهم من أخوتنا المسلمين والكاثوليك أو البروتستانت ـ إلا أن السؤال هو: ما معرفة هؤلاء بالشأن الكنسي اللاهوتي والتقليدي؟! بينما هذا هو الهدف الأساسي من اللقاء!

لقد سادت روح الإدانة للقيادات الكنسية على اللقاء بدون وجه حق وهذه خطية ينبغي الاعتراف بها والتوبة عنها وهذا ما نرجوه للجميع.

وسئل ما رأيكم في الورقة المقدمة من الراهب الذي انتقد فيها البابا شنودة؟

هل يليق بأي راهب ـ الم